

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً بالرسائل السابقة حول الانتهاكات والاعتداءات التركية الخطيرة والمتكررة على سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها، أود أن أضع عنايتكما في صورة الاعتداءات الجديدة للسافرة للنظام التركي على الشعب السوري وعلى سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها والتي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في إطار الدور المكشوف الذي يقوم به النظام التركي في دعم الإرهاب.

فقد قامت قوات الجيش التركي خلال الأيام القليلة الماضية بالتوغل داخل أراضي الجمهورية العربية السورية واحتلال بعض القرى السورية، منها قربتان سوريتان غرب مدينة الباب هما الغوز وأبو الزندين، وذلك بهدف التقدم باتجاه مدينة الباب شمال مدينة حلب.

إن هذه الاعتداءات تأتي استمراراً لعدوان النظام التركي المستمر منذ أكثر من خمس سنوات والمتمثل في تقديم مختلف أشكال الدعم العسكري والمادي واللوجستي للجماعات الإرهابية المسلحة، وتسهيل دخول المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى داخل سورية، وإقامة معسكرات لتدريبهم على أراضيها بإشراف عسكري واستخباري تركي مباشر، وتوفير الغطاء الناري لمساندة الجماعات الإرهابية في الداخل السوري، وتسليحها بأحدث أنواع الأسلحة وصولاً إلى تقديم كل أشكال الرعاية الصحية للإرهابيين داخل الأراضي التركية. ولم يعد خافياً قيام النظام التركي ببناء جدران دفاعية داخل الأراضي السورية وعلى حساب أصحاب تلك الأراضي، في مخالفة لمبدأ علاقات حسن الجوار.



إن حكومة الجمهورية العربية السورية تعرب عن إدانتها الشديدة للجرائم والاعتداءات التركية المتكررة على الشعب السوري وعلى حرمة أراضي الجمهورية العربية السورية ووحدها وسلامتها، والتي تمثل انتهاكاً سافراً للسيادة السورية وحرقاً فاضحاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي وكافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بسورية ومكافحة الإرهاب.

وتحدد حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين ووضع حد لانتهاكات النظام التركي الموصوفة التي يرتكبها بحق الشعب السوري ولاعتداءاته المتكررة على الأراضي السورية، وكذلك إلزامه بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وبالاحترام التام لسيادة ووحدة أراضي وشعب الجمهورية العربية السورية.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر منذر

الوزير المفوض

القائم بالأعمال بالنيابة